

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي بـ 48,4 دولارا

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 40 سنتا بنسبة 0,8% ليصل إلى 48,40 دولارا، وفقا لسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، استقرت أسعار النفط إلى حد كبير لتنتهي الأسبوع وسط حالة من الترقب لتأثير اتفاقية خفض الإنتاج لدى كبار المنتجين والتي تشارك فيها دول من (أوبك) ودول من خارجها ومدى زيادة إنتاج النفط الصخري الأميركي وارتفاع المخزونات، وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت سنتين ليصل عند التسوية إلى مستوى 51,76 دولارا، كما ارتفع سعر برميل الخام الأميركي الخفيف 3 سنتات ليصل إلى مستوى 48,78 دولارا.

263 مليون دولار متوسط خدمة الدين سنويا على السندات الدولية

16 ألف دولار نصيب المواطن من الدين العام

3,5 مليارات دينار إصدارات دين جديدة بزيادة 130% مقارنة بـ 2015

2,5 مليار دولار خدمة الدين العام في السنوات العشر المقبلة

20 مليار دولار إجمالي الدين تمثل 26% من الناتج المحلي في 2018

2,1 مليار دولار خدمة السندات الدولية تمثل 26% من أصل الاستدانة

العالمية بنحو قياسي بلغ 66%، فخلال مايو الماضي دفعت قطر لـ 10 بنوك نحو 19 مليون دولار أميركي أو نحو 21 نقطة أساس في عملية إصدار سندات دولية تبلغ قيمتها 9 مليارات دولار مقارنة مع 6 نقاط أساس موزعة على 6 بنوك في إصدار سابق لها. وبحسب بيانات صادرة عن بنك جي بي مورغان، فإن حصته من الرسوم المصرفية الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط ارتفعت إلى 9,2% في عام 2016 من 4,5% في عام 2015.

زيادة السندات الأميركية

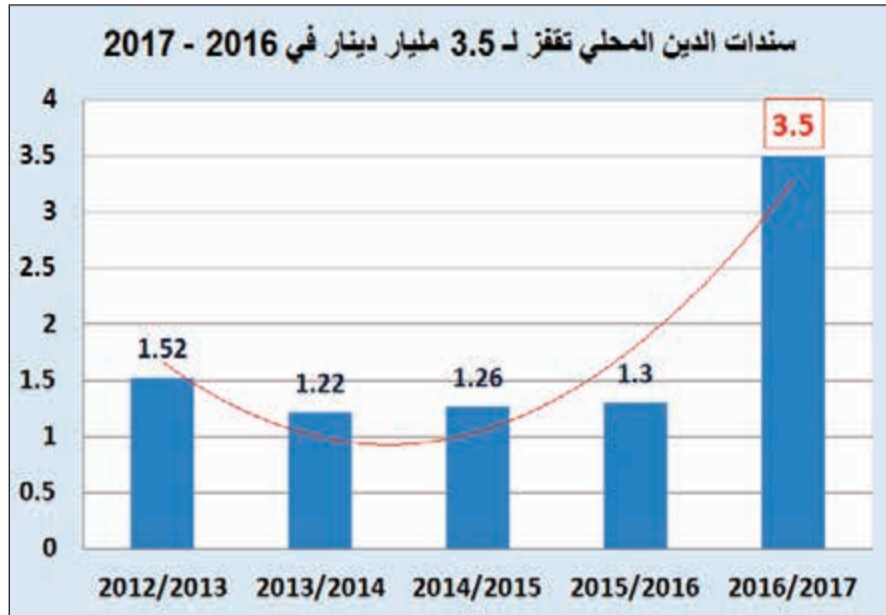
ويأتي إصدار الكويت لسندات في الأسواق الدولية بالتزامن مع زيادة حيازتها في السندات الأميركية خلال يناير 2017 بنحو 700 مليون دولار لتبلغ 29,4 مليار دولار، حيث تتوزع إجمالي السندات التي تمتلكها الكويت على 3,3 مليارات دولار سندات قصيرة الأجل، ونحو 26 مليار دولار سندات خزانية طويلة الأجل. وتبلغ عائدات السندات الأميركية آجال 5 سنوات نحو 2,04%، فيما تبلغ آجال سندات 10 سنوات 2,54% وآجال 30 عاما عند 3,13%.

وبالأدوات المالية المتعارف عليها دوليا. استدانة رغم الفوائض

ولجأت الكويت إلى الاستدانة من الأسواق الدولية رغم تمتعها بفوائض مالية تراكمت على مدى السنوات الماضية التي تحطت فيها أسعار النفط مستويات 100 دولار للميليم. وبحسب وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، تقدر أصول الهيئة العامة للاستثمار الصندوق السيادي للبلاد بأربع أكبر الصناديق العالمية بنحو 600 مليار دولار، فيما تقدر عوائد الصندوق سنويا بنحو 3% أي قرابة 18 مليار دولار. وتقدر استثمارات الصندوق السيادي للكويت في السندات العالمية بين 120 إلى 150 مليار دولار، وهو ما يفتح باب للتساؤل عن طرح سندات لسد عجز الموازنة بعوائد تقارب 3% في الوقت الذي تملك الكويت فيه سندات بعوائد لا تتخطى 0,5%.

آعاب السندات

ودفعت الكويت ما بين 25 مليون دولار إلى 30 مليون دولار من رسوم وآعاب للبنوك العالمية مقابل الإصدار، وذلك استنادا إلى آعاب وعمليات البنوك من إصدارات السعودية وقطر الأخيرة. ومنذ منتصف عام 2014 الذي شهد فيه المنحنى الهابط لأسعار النفط وجوء العديد من الدول الخليجية إلى إجراءات لإصلاح مالياتها العامة من بينها طرح سندات، ارتفعت رسوم البنوك



المصدر: وحدة الأبحاث الاقتصادية بجمعية الأبناء

نصيب الفرد فيها من إجمالي الدين نحو 29 و 21 ألف دولار.

الدين إلى الناتج

وقفزت نسبة الدين إلى الناتج في الكويت فوق 18% في 2016، ومتوقع بلوغها 26% في 2018، ثم تصل لأعلى مستوياتها في عام 2021 إلى 36% بحسب أحدث تقرير لصندوق النقد الدولي. وبدأت الكويت للحاق بدول الخليج للاستدانة من أسواق الدين العالمية لتمويل العجز في ميزانيتها، بعد هبوط في أسعار النفط بأكثر من 50%.

وسمى ارتفاع الدين العام للكويت الداخلي والخارجي، انتقلت الكويت من المراتب الأدنى عالميا في نصيب الفرد من إجمالي الدين العام، ليرتفع من 3 آلاف دولار إلى 16 ألف دولار وهي زيادة تتخطى 400%.

نصيب المواطن

وستقف الكويت في المرتبة قبل الأخيرة خليجيا من حيث نصيب الفرد من إجمالي الدين العام إلى المرتبة الثالثة خلف قطر والإمارات التي يبلغ

دولار أميركي، آجال 5 سنوات وتستحق في عام 2022 يعائد 2,887%، في حين تبلغ قيمة السندات ذات أجل 10 سنوات 4,5 مليارات دولار يعائد 3,617%.

سندات محلية

ومحلياً، رصدت «وحدة الأبحاث الاقتصادية بجمعية الأبناء» تسجيل إصدارات الدين العام بنهاية يناير الماضي زيادة قياسية لتبلغ مستويات 3,5 مليارات دينار بزيادة مليار دينار ونسبة 130% عن مستواها في بداية 2016 لتعادل بذلك 9,7% من الناتج المحلي. وتساعدت وتيرة إصدارات

أحمد موسى

مفاهيم اقتصادية جديدة تصاف إلى قاموس الاقتصاد الكويتي بدأت بعجز الموازنة وفرض ضرائب لتصل الأسبوع الماضي إلى الديون الخارجية وما يتبعه من مفاهيم مثل خدمة الدين العام (الفوائد التي يتم دفعها على الدين سنويا) والتي زادت بشكل كبير إلى 263 مليون دولار سنويا يجب سدادها إلى جانب أصل الدين كذلك نصيب المواطن من الديون الخارجية والداخلية (إجمالي حجم الدين نسبة إلى عدد السكان) والذي قفز إلى 16 ألف دولار (ما يعادل 5 آلاف دينار) قابلة للزيادة في حالة استكمال إصدار سندات داخلية خلال العام المالي الجديد.

أصدرت الكويت خلال الأسبوع الماضي، أول سندات لها من فئة «الميجا» في الأسواق الدولية، وسط إقبال كبير وعوائد أفضل مقارنة مع باقي دول الخليج التي ستدفع تكلفة أكبر من الكويت على سندات. الإصدارات الأخيرة من السندات السيادية البالغ قيمتها 8 مليارات دولار سترفع الدين العام الكويتي (الداخلي والخارجي) إلى مستويات 20 مليار دولار تعادل 20% من الناتج المحلي.

وستزيد إصدارات السندات الأخيرة أعباء خدمة الدين التي أخذت مسارا صعوديا منذ بدء برنامج الاستدانة محليا ودوليا بقيمة 5 مليارات دينار لسد عجز الموازنة التي تصل إلى نحو 2,5 مليار دولار حتى عام 2027، إلا أن أعباء الدين تخضع لتغيرات عوائد السندات الأميركية.

السندات الدولية

يتوزع إصدار السندات الجديدة على شريحتين تبلغ قيمة الأولى 3,5 مليارات



البنك الدولي: المنافسة في القطاع المصرفي الخليجي.. الأدنى عالميا



وهو ما قد يؤثر سلبا في المنافسة ويحد من المنافع التي تعود على هذه المؤسسات وعملاتها. وأضاف بقوله: قد تؤدي المبادرات التي ترعاها الحكومات، مثل القروض المدعومة وبرامج الضمانات الائتمانية التي يتم إطلاقها للصغيرة إمكانية حصول مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على التمويل، إلى تشويه تكافؤ الفرص داخل القطاع المصرفي وإبعاد المؤسسات الخاصة.

وأردف: قد تؤدي المعايير الحالية لإصدار التراخيص للبنوك إلى خلق المنافسة ومنع البنوك الصغيرة من دخول السوق. ووصف القواعد واللوائح التي تحد إجراءات إصدار تراخيص مزاوله العمل المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي بأنها ليست واضحة دائما، حيث تفتقر نصف دول إلى قواعد واضحة بشأن فترات إصدار الموافقات وإمكانية التظلم ضد قرار بالرفض. كما أن بعض الدول مارلت تقرض قيودا على تراخيص مزاوله الأنشطة.

وخلص التقرير إلى أن تحسين المنافسة في القطاع المصرفي يمكن أن يلعب دورا محوريا في زيادة سبل حصول مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

المهم، مشيرا إلى أن ما يحدث في الأسواق العالمية عندما تقرر شركة ما توزيع دولار مثلا فإن السهم يتراجع بالسوق بعدها بمقدار 30 إلى 50 سنتا على الأكثر، أما ما يحدث في سوق الكويت فإن السهم يتراجع بمقدار التوزيع النقدية أو أكثر أو أقل قليلا.

ولفت إلى أنه مع الوقت سيتم استيعاب الأمر، وسترى في سوق الأسهم الكويتية شركات تقرر توزيعات نقدية وأسهمها تتماشى بالسوق، مشيرا إلى أن رد فعل السهم في التوزيعات النقدية لإقرار التوزيعات ستعتمد على الظروف المحيطة بالشركة وبطبيعة التوزيعة نفسها وهل هي اعتيادية أم استثنائية.

وبسؤاله عن استمرار الظاهرة في حال تفعيل نظام صانع السوق الذي أقرته البورصة الكويتية، أفاد المكتوم بأنه في وجود صانع سوق محترف يعمل على زيادة السيولة ومعدل الدوران للأسهم، فضلا عن تطبيق نظام التكتك المزمع تطبيقه ستقل الظاهرة تدريجيا بسبب زيادة كفاءة التداول.

من جهته، قال نائب الرئيس التنفيذي في شركة مباحات الاستثمارية مهند المسباح، إن العمل بألية عدم

التوزيعة النقدية تدخل من الباب وتخرج من «الدريشة» تغيير المراكز الاستثمارية بمجرد الحصول على الكوبون

الشركة	التوزيع النقدي بالفلس	انخفاض القيمة بعد التوزيع النقدي	انخفاض القيمة بعد التوزيع النقدي	نسبة تراجع السهم	نسبة خسارة السهم
زين	35	480	440	8,30%	115%
الوطني	30	750	20	2,60%	66%
الخليج	7	251	6	2,40%	85%
بوينان	6	420	3	0,70%	50%

وجلستين بعدها، وتبين أن هناك تراجعات كبيرة تراوحت ما بين 50% و 115% (كما يظهر بالجدول المرفق) ليصل معدل التراجع إلى 80% من قيمة التوزيع في المتوسط بالجلستين اللاحقتين للجمعية العمومية.

في هذا السياق، استطاعت «الأبناء» آراء مختصين حول أسباب ذلك، ومتى يتدارك السوق هذا السلوك الذي يضيع على المستثمرين المكاسب السوقية التي تحققت بارتفاع أسعار أسهم التوزيعات قبل إقرار التوصيات.

وقال مدير قطاع الصناديق الاستثمارية في شركة الاستثمارات الوطنية الكويتية التي تحققت بارتفاع أسعار أسهم التوزيعات قبل إقرار التوصيات.

وتابع: «الأسهم تخسر 80% من قيمة الكوبون تتم خسارتها بجلستين بعد الجمعية العمومية السوق يحتاج إلى ما بين 3 و5 سنوات لاستيعاب إلغاء التفسير بعد التوزيع النقدي»

وأوضح أن السوق يحتاج من 3 إلى 5 سنوات كي يستوعب هذا التحول

شريف حمدي

«بيدي لا بيد عمرو»، تطبق هذه المقولة التاريخية على أسهم التوزيعات التي تتراجع أسعارها بشدة في البورصة عقب إقرار الجمعيات العمومية للتوزيعات النقدية، ويكون هذا التراجع بايدي المستثمرين أنفسهم، حيث يتم تغيير المراكز الاستثمارية للمساهمين بمجرد الحصول على الكوبون فتتم التضحية بجزء من قيمة الكوبون والبيع ليمتد الانتظار لشراء أسهم جديدة لم تعقد عموما بعد، وليس بيد الجهات الرقابية كما كان في السابق خصم قيمة التوزيعة النقدية من السهم عقب إقرارها من العمومية. فرغم لحاق الكويت بركب الأسواق المالية فيما يتعلق بإلغاء «التفسير» على التوزيع النقدي منذ عامين بالموافقة على وقف آلية التعديل النقدي لأسعار الأسهم المدرجة في السوق بعد إقرار التوزيعات السنوية من قبل الجمعيات العمومية والإبقاء على تعديل السعر بعد خصم أرباح «المنحة المجانية»، فقط، إلا أن سلوك المستثمرين لا يزال يعصف بأسعار أسهم التوزيعات حتى الآن وكان ما يحدث هو عقاب لأسهم التوزيعات من قبل المستثمرين.

ورصدت «الأبناء» متوسط أسعار أسهم الشركات التي انعقدت عموما وأقرت توصيات التوزيعات النقدية لجلستين قبل انعقاد الجمعية